وبعد واحد لها، هي انها دفعت الكرة الى الملعب الفلسطيني. وبقدر ما تتمكّن منظمة التحرير الفلسطينية من سد هذا الفراغ (عملياً كانت القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة شرعت في اقامة البنى التحتية لملء هذا الفراغ في سياق عملية المواجهة والصراع على السلطة في المناطق المحتلة) بقدر ما تتحول خطوة الملك الى واقع سياسي جديد، بغض النظر عن النوايا التي كانت خلفها.

وهكذا، فاذا اعتبرنا ان الخيار الاردني لحزب العمل قد سقط، أو أن عملية احيائه ليست بالأمر الهيّن والقابل للتحقيق، علاوة على الاشكاليات التي كان يتضمنها هذا الخيار أصلاً، فما الذي سوف تكون عليه آفاق التحرك السياسي الاسرائيلي في ظل حكومة بقيادة حزب العمل، وفقاً لشروط الاحتمال الاول لنتائج الانتخابات ؟ المرجح، هنا، واحد من أمرين: فاما مواصلة حزب العمل والحكومة الاسرائيلية التي يشكلها لأسلوب المناورة السياسية، على أمل اعادة الحياة الى الخيار الاردني وبالتالي، فالنتيجة العملية لمثل هذا النهج سوف تكون تكريس الوضع الراهن، بكل ما يحمله من مخاطر تفاقم الازمة واحتمالات انفجارها؛ وامّا ان يحاول حزب العمل تطبيق مشروع الحكم الذاتي، ولو من جانب واحد، بهدف امتصاص الاحتقان السياسي في المناطق المحتلة وعلى صعيد المنطقة. ولكن، وفي كل الأحوال، ليس هناك، حتى الآن، أي مؤشر في اتجاه اقدام حزب العمل على خطوة دراماتيكية، من خلال تبني الخيار الفلسطيني. فمثل هذه الخطوة لا يزال في حكم المستبعد، في ضوء الواقع السياسي الاسرائيلي الحالي واحتمالات تطوره في المدى المنظور.

ولكن كيف ستكون صورة الوضع اذا اسفرت الانتخابات الاسرائيلية عن فوز الليكود في تلك الانتخابات، وفقاً للاحتمال الثاني ؟ في مثل هذا الحال، فالخيار السياسي الذي طرحه الليكود هو خيار كامب ديفيد، أي مواصلة عملية السلام وفقاً للشروط المحددة في الشق الفلسطيني من اتفاقيتي كامب ديفيد. لكن الليكود، وان كان لا يزال يتمسك بالاتفاقيتين، على أساس انهما خياره السياسي الاول، فانه، في الوقت عينه، لم يتراجع، بعد، عن فهمه لمضمون مشروع الحكم الذاتي، كتسوية مرحلية على طريق المطالبة بالسيادة الاقليمية على الضفة والقطاع. وهكذا، فالمرجح ان يبادر الليكود، اذا وصل الى الحكم، الى محاولة اجراء انتخابات في الضفة والقطاع لمؤسسات الحكم الذاتي، وربما للمجالس البلدية والقروية، كخطوة اولى في هذا المسار، كما اعلن رئيس الطاقم الانتخابي لليكود في معركة الانتخابات، الوزير موشي آرنس. وهنا، نرى ان الليكود، أيضاً، غير مرشح، لتبني الخيار الفلسطيني الذي دفعته الى الواجهة قرارات الملك حسين. فعلى الرغم من ترحيبه بتلك القرارات، الاّ انه (أي الليكود) لم ير فيها الاّ تأكيداً لجوهر موقفه السياسي، وهو ان عملية السلام مع الاردن لا يجب ان ترتبط بأية مطالب اقليمية من جانبه. فالاردن ـ وفقاً لمفهوم الليكود ـ كان بمثابة قوة احتلال على جزء من «أرض ـ اسرائيل»، وبالتالي، فوجوده هناك ليس له أي صفة قانونية، أو شرعية.

لكن هناك من المراقبين من يطرح احتمال اقدام الليكود على ضمّ المناطق، رسمياً، الى اسرائيل، بفعل الضغوطات التي قد تمارس عليه، سواء أكان ذلك من داخل صفوفه أو من جانب الاحزاب التي قد يتحالف معها والمحسوبة على المعسكرين، الديني واليميني المتطرف. لكن مثل هذا الاحتمال لا يبدو امراً متوقعاً في القريب العاجل، مع انه يبقى وارداً كاحتمال، اذا توفرت الظروف الملائمة لمثل تلك الخطوة.

اذن، ففي حالتي الاحتمالين، الاول والثاني، لنتائج الانتخابات، نرى ان الحد الاقصى للتحرك السياسي الاسرائيلي في اتجاه الفلسطينيين لا يذهب الى ما هو أبعد من خيار الحكم الذاتي،